وزارة الاقتصاد الوطني

الاقتصاد الفلسطيني

(المؤشرات، الأداء، والاتجاهات)

أيار، 2022

مقدمة

الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد ضعيف وما زال يعاني من الإجراءات الإسرائيلية المستمرة بالسيطرة على موارده الاقتصادية الموجودة في المناطق المصنفة "ج"، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، واستمرار سيطرته على المعابر والحدود، واستكماله بناء جدار الضم والتوسع العنصري وقضم الأرض وزيادة وتيرة الاستيطان، واستمرار فصل المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض، وما زال الاحتلال ينظر للاقتصاد الفلسطيني كحالة مكملة للاقتصاد الإسرائيلي، ويسعى دوما لإبقائه تابعاً لاقتصاده في مختلف نواحيه، سواء من حيث إبقائه سوقاً استهلاكية لمنتجاته من سلع وخدمات من ناحية ومستغلا للأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة من ناحية أخرى، ودائما يسعى الاحتلال إلى إضعاف أي نشاط تأسيسي بنيوي للاقتصاد الفلسطيني لجعله سوقا مستهلكاً لمنتجات الاحتلال لا سوقا منتجاً ومصدراً، وذلك للقضاء على أية فرصة من شانها أن تؤول إلى استقلال اقتصادي أو استدامة مالية، من اجل تقويض كل المقومات التي من شانها أن تؤدي إلى الاستقلال السياسي.

مر الاقتصاد الفلسطيني منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بمراحل مختلفة تخللها فترات من النمو في هذا الاقتصاد الناشئ، وفترات أخرى غلب عليه الركود والكساد والدمار بسبب الإجراءات الاحتلالية التعسفية على ارض الواقع على الرغم من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قدومها بوضع آليات عمل تأسيسية وذلك من خلال خطة عمل لتشكيل الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية ومحاولة تفعيل دور القطاعات الإنتاجية، وعلى ضوء ذلك التزمت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بالبرنامج الوطني المتمثل بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا للقرارات والأعراف الدولية، وقد لاقى ذلك ترحيباً وتفاعلاً وتقديراً من مؤسسات المجتمع الدولي والمانحين، ومن مؤسسات المجتمع الفلسطيني المختلفة خاصة أن هذا البرنامج يهدف إلى استكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية، وهذا يتطلب جهودا كبيرة لتلبية الاحتياجات الأساسية والعاجلة للشعب الفلسطيني، وإعادة اللحمة إلى أرض الوطن وإنهاء حالة الانقسام، وهذا ما تسعى الحكومة الفلسطينية الحالية لتحقيقه وتجسيده على أرض الواقع .

انسجاماً مع هذا البرنامج فإن الحكومة الفلسطينية ومن خلال وزارة الاقتصاد الوطني والوزارات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة ، التزمت ببناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة من خلال تعزيز التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص ضمن شراكة حقيقية قائمة على أساس تكامل الأدوار كل في مجاله واختصاصاته، من أجل الوصول إلى

سياسات اقتصادية تنموية تعمل على تطوير قدراتنا ومواردنا المحلية والارتقاء بها، وخلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات، والتي تؤول إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تعمل على التخلي عن الاعتماد على المساعدات الخارجية والاعتماد على المقدرات والموارد الوطنية الفلسطينية، وقد انعكس ذلك في إستراتيجية تنمية الاقتصاد الوطني 2017 – 2022، والإستراتيجية المحدثة 2021–2023 والهادفة بالمضي قدما نحو تعزيز الاستقلال الاقتصادي ودعم الإنتاج الوطني وتهيئة البيئة الممكنة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعمل الوزارة حالياً جاهدة على تطبيق أهداف هذه الإستراتيجية بمساعدة المجتمع الدولي الذي كان شريكنا في صياغة هذه الإستراتيجية منذ البداية، وفي المرحلة الحالية جاري العمل على مراقبة مخرجات هذا التطبيق وبشراكة تامة مع الاتحاد الأوروبي الداعم القوي للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

الناتج المحلي الإجمالي

أشارت تنقيحات الحسابات القومية للفترة (2004–2021) ان الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، 2015) في العام 2016 بلغ حوالي 15.2 مليار دولار أمريكي، محققاً نمواً 8.9%، مقارنة مع 14.0 مليار دولار أمريكي في العام 2015، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي 15.4 مليار دولار، وبمعدل نمو 1.4% في العام 2017، ارتفع ليبلغ 15.6 مليار دولار في العام 2018 محققاً نمواً بنسبة 1.2%، فيما أشارت تقديرات عام 2019 إن الناتج المحلي الإجمالي سينمو بنسبة 0.9% ، فيما اشارت تقديرات عام 2020 ان الناتج المحلي الاجمالي سينخفض بنسبة 11.5% وفيما انه سينمو بنسبة 7.0% في العام 2021 .

كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3489.8 دولار، محققاً نمواً بنسبة 6.5% في العام 2016، مقارنة مع العام السابق، أما في العام 2017 انخفض نصيب الفرد 0.8% ليبلغ 3463.1 دولار، واستمر التراجع في عام 2018 وبنسبة 1.3% وليبلغ 3417.7، فيما بلغ 3365 دولار في عام 2019، حيث تراجع بنسبة 1.5% مقارنة مع العام السابق وفيما بلغ في العام 3233.6 دولار في عام 2020، حيث تراجع بنسبة 11.5 % عن العام السابق.

على مستوى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أشارت نتائج الربع الرابع من العام 2021، أن مساهمة قطاع الزراعة والصناعة ما زالت متواضعة، حيث بلغت 7% للقطاع الزراعي، و11.8 % للقطاع الصناعي، في حين ساهم قطاع الإنشاءات بنسبة 4.8%، و18.8% لقطاع التجارة الداخلية، وشكل قطاع الخدمات النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.7%.

شكل رقم (1): معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين حسب السنة (سنة الأساس 2015)

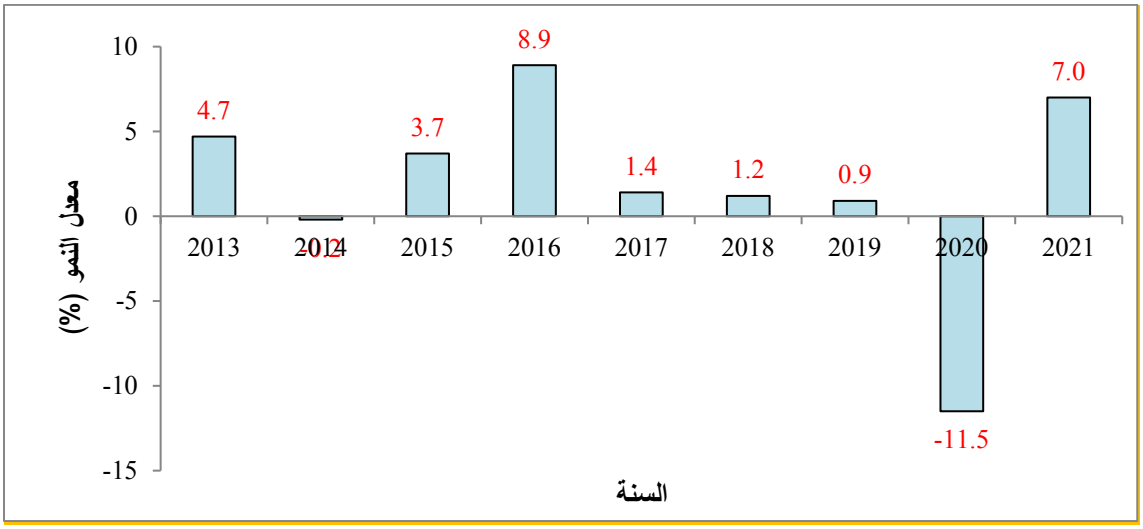

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

القوى العاملة

- أشارت نتائج مسح القوى العاملة للعام 2021 أن نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين بلغت 43.4%، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور 68.9 % مقابل 17.2% للإناث.
- بلغ معدل البطالة من 26.4% للعام 2021 ، وعلى مستوى المناطق ما زال هناك فروق كبيرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 15.5% في الضفة الغربية مقابل 46.9% في قطاع غزة، أما على مستوى الجنس فقد بلغ 42.9% للإناث مقابل 22.4% للذكور، وتركز البطالة بين صفوف الشباب (الفئة العمرية 15 –24) بواقع لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 41.7% .
- يعتبر قطاع الخدمات (يشمل أنشطة التجارة الداخلية) الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي حيث بلغت نسبة العاملين فيه حوالي 34.5%، بالمقابل بلغت هذه النسبة 18.8% في قطاع البناء والتشييد، و12.4% في القطاع الصناعي، و6.7% في القطاع الزراعي.
- هناك تفاوت في معدل الأجر اليومي خلال عام 2021، حيث بلغ 161.5 شيقل في الضفة الغربية، مقابل 60.6 شيقل في قطاع غزة.

شكل رقم (2): نسبة البطالة في فلسطين حسب السنة

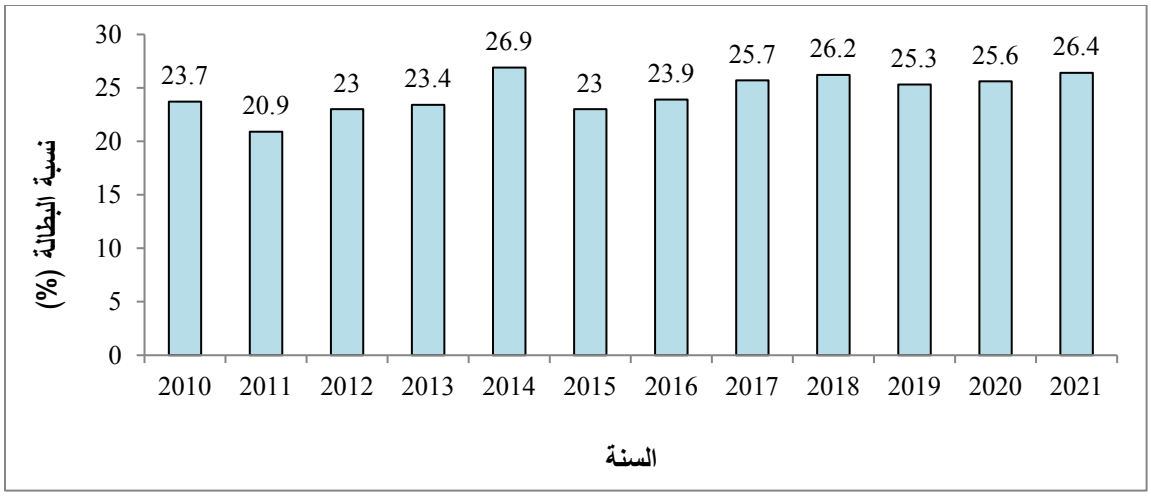

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

الأسعار

كما شهدت الفترة 2012 –2021 ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار نتيجة الارتفاع العالمي، حيث ارتفع مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2012 بنسبة 2.78%، وهي نسبة قريبة من الارتفاع الذي شهده العام 2011 والتي بلغت 2.88%، بينما مؤشر غلاء المعيشة خلال العام 2013 ليصل إلى 3.1%، أما في عام 2014 فقد انخفضت الأسعار بشكل عام مقارنة مع العام 2013 ليبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1.73%، كما سجل مؤشر غلاء المعيشة ارتفاعاً بنسبة 1.43% خلال عام 2015 مقارنة بالعام السابق 2014، في حين شهد عام 2016 انخفاض في مؤشر غلاء المعشية بنسبة 0.22%، وهذا الانخفاض يحدث للمرة الأولى خلال 15 سنة الأخيرة، في حين سجل المؤشر ارتفاع طفيف خلال عام 2017 بنسبة 0.21%. أما عام 2018 فقد شهد تراجع بنسبة 0.19%، بالمقابل ارتفع الرقم القياسي بنسبة 1.58% في العام 2019 وقد انخفض في العام 2020 بنسبة 0.73 %، وبالمقابل ارتفع عام 2021 بنسبة 1.24 % .

شكل رقم (3): معدل التضخم في فلسطين حسب السنة

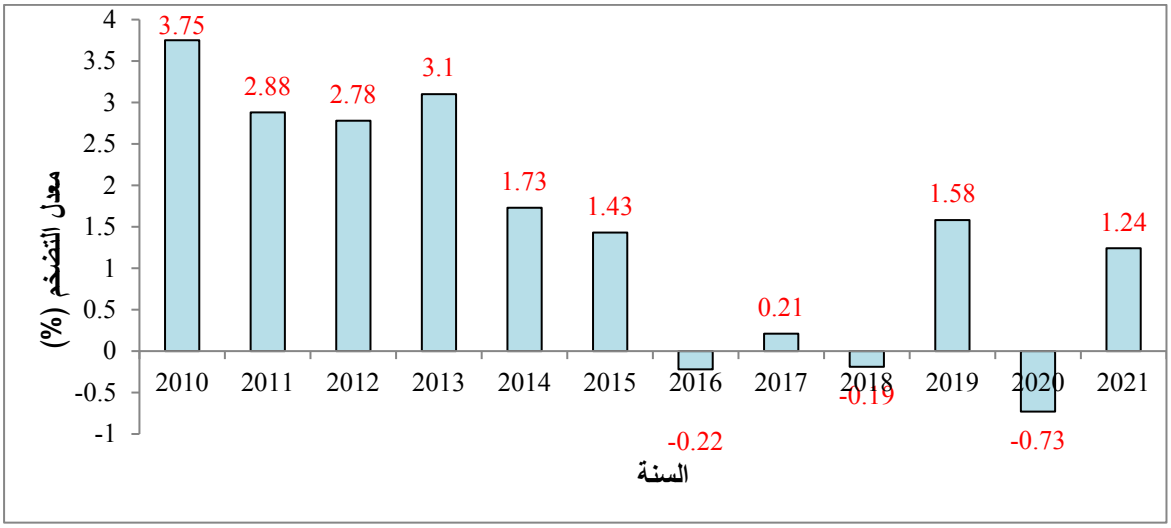

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

التجارة الخارجية

أشارت بيانات التجارة الخارجية خلال العام 2020 إلى تراجع العجز في الميزان التجاري السلعي الفلسطيني بنسبة 9.1% مقارنه مع العام 2019، وهذا العجز جاء نتيجة تراجع قيمة الواردات بنسبة 8.3% لتصل إلى 6.0 مليار دولار أمريكي في العام 2020، مقارنة مع 6.6 مليار دولار في العام 2019، في حين انخفضت قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية بنسبة 4.5% لتبلغ 1054 مليون دولار في العام 2020، مقابل1103 مليون دولار في العام 2019.

نتيجة الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الاقتصاد الفلسطيني وذلك لزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، تستحوذ التجارة الخارجية مع إسرائيل على النصيب الأكبر سواءاً للواردات أو الصادرات، حيث شكلت الواردات الفلسطينية السلعية من إسرائيل حوالي 55.1% من إجمالي قيمة الواردات خلال العام 2020، إما على صعيد الصادرات الفلسطينية السلعية من إسرائيل فقد شكلت خلال العام 2020 ما نسبته 84%.

شكل رقم (4): قيمة الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب السنة

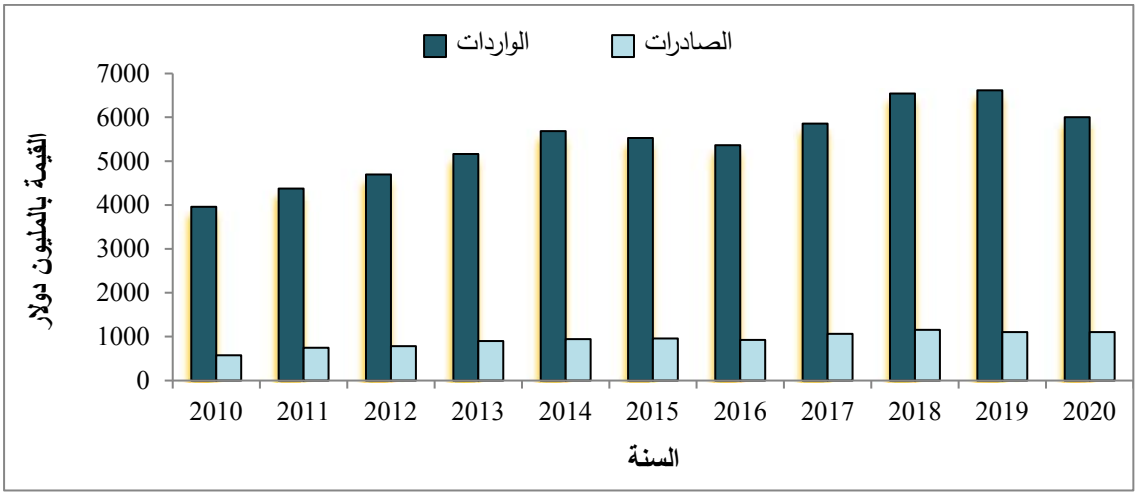

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات التجارة الخارجية المرصودة

أما عن ابزر الدول التي يتم الاستيراد منها (باستثناء إسرائيل) خلال العام 2020 جاءت تركيا في المرتبة الأولى لتشكل 10.1% من إجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية (612 مليون دولار)، تلتها الصين بنسبة 6.6% (400 مليون دولار)، من ثم الأردن بنسبة 2.9% (173 مليون)، من ثم المانيا بنسبة 2.5% (154 مليون).

أما ابرز الدول التي تم التصدير لها خلال عام 2020 هي الأردن بنسبة 5.5% (57 مليون دولار)، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.8% (18 مليون دولار)، من ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.4% (14 مليون دولار)، والسعودية بنسبة النسبة 1.3% (13 مليون).

بخصوص أبرز سلع تم تصديرها إلى الخارج من فلسطين في العام 2020، فكان زيت الزيتون في المقدمة بنسبة 2.6% من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية (27 مليون دولار)، تلاها حديد الخردة بنسبة 2% (21 مليون دولار)، وكذلك حجر البناء بنسبة 1.6% (16 مليون دولار)، من ثم المرتديلا بنسبة 0.5% (5 مليون دولار)

جدول (1): إجمالي قيمة أعلى عشر سلع تم تصديرها من فلسطين لعام 2020

السلعة	القيمة ($1000)
زيت زيتون	27,008
حديد خردة	20,957
حجر بناء	16,102
مرتديلا	5,060
تمر	4,949
حديد حدادين	3,858
ادوية	3,492
مشروبات خفيفة	3,396
بطاطا	2,468
بندورة	1,223

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات التجارة الخارجية 2020

فيما يخص أهم السلع التي تم استيرادها من الخارج خلال عام 2020، فقد كان البلاستيك من أعلى السلع استيراداً بنسبة 0.9 % بواقع 52 مليون دولار أمريكي، يليه الاسمنت الاسود بنسبة 0.8% (50 مليون دولار امريكي)، من ثم صناديق الالمنيوم بنسبة 0.4% بقيمة 26 مليون دولار أمريكي، وجاءت الطاقة الكهربائية بنسبة 0.3% وبقيمة 17 مليون دولار امريكي.

جدول (2): إجمالي قيمة أعلى عشر سلع تم استيرادها من الخارج لعام 2020

السلعة	القيمة ($1000)
إسمنت أسود	50,177
بلاستيك خام (بولي ايثيلين)	52,015
صناديق ألمنيوم	26,244
الطاقة الكهربائية	16,916
مشروبات خفيفة	12,488
هواتف نقالة	10,872
معكرونة	9,211
شيبس من رقائق	6,793
عجول	5,810
شيبس منفوش	5,603

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات التجارة الخارجية 2020

الإيرادات والنفقات الحكومية

- ارتفعت قيمة إجمالي الإيرادات العامة خلال العام 2021 بنسبة 19.5% مقارنة مع العام 2020، حيث بلغت 4315.9 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 3610 مليون دولار أمريكي خلال العام 2020، وشكلت إيرادات الجباية المحلية 35.6%، مقابل 64.3% لإيرادات المقاصة.
- شهدت قيمة النفقات العامة (وتشمل صافي الإقراض) ارتفاع طفيف بنسبة 2.02% خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020، حيث بلغت 4035.1 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 3954.9 مليون دولار أمريكي خلال العام 2020، وقد شكلك الرواتب والأجور أبرز مكونات الإنفاق الحكومي في فلسطين، حيث بلغت فاتورة الرواتب والأجور 1988 مليون دولار خلال العام 2021، أي ما نسبته 49.3% من إجمالي النفقات العامة.

- أما بخصوص المنح والمساعدات الخارجية فقد تراجعت خلال العام 2021 بنسبة 30.7% مقارنة مع العام 2020، حيث بلغت حوالي 321.4 مليون دولار، مقابل 464.1 مليون دولار خلال عام 2020، وجميع هذه المساعدات جاءت كمنح لدعم الموازنة.

- فيما يتعلق بالدين العام للحكومة فقد ارتفع بنسبة 5.4% خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020، حيث بلغ 3848 مليون دولار أمريكي، مقابل 3649 مليون دولار في العام 2020، وتوزع هذا الدين ما بين 34.3% كدين خارجي، و65.7% كدين داخلي، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج ما نسبته 25%.

شكل رقم (5): قيمة إجمالي الإيرادات العامة والمنح، والنفقات العامة حسب السنة

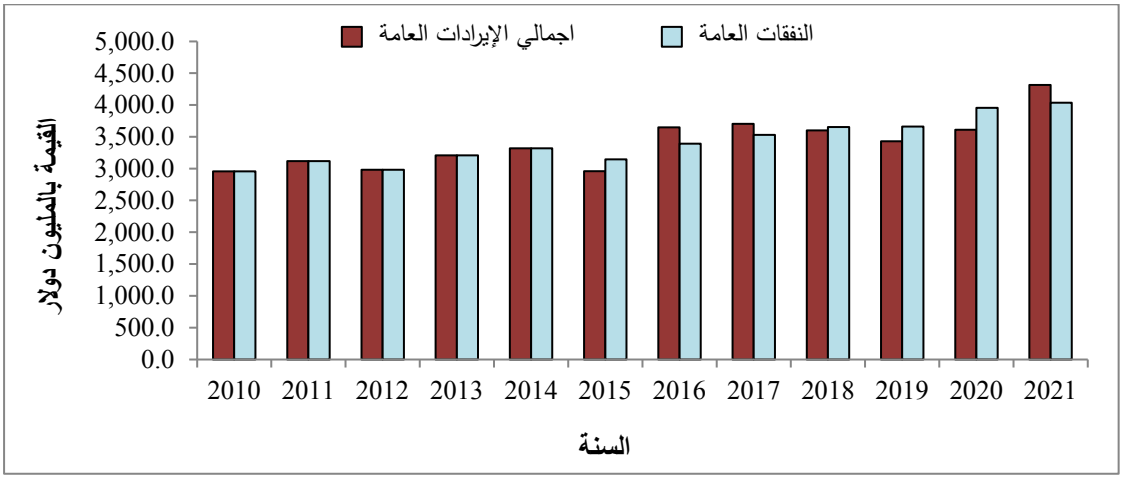

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية (http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG)

القطاع المصرفي

- ارتفعت قيمة ودائع العملاء المقيمين في البنوك العاملة في فلسطين خلال العام 2021 بنسبة 9.1% لتصل في نهاية العام إلى 16.8 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 15.1 مليار دولار أمريكي في العام 2020.
- ارتفعت قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في فلسطين خلال العام 2021 بنسبة 7.2% لتصل في نهاية العام إلى 10.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 10.0 مليار دولار أمريكي في العام 2020.
- توزعت التسهيلات الائتمانية خلال عام 2021 بنسبة 22.9% للقطاع العام، و77% للقطاع الخاص، أما بخصوص التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص فقد توزعت بنسبة 23% لقطاع الانشاءات والعقارات، 20.6% لقطاع التجارة الداخلية والخارجية، 6.8% التعدين والصناعة 21.2، و4.7% تطوير الاراضي ، و 1.6% لقطاع الزراعة.

شكل رقم (6): قيمة الودائع والقروض حسب السنة

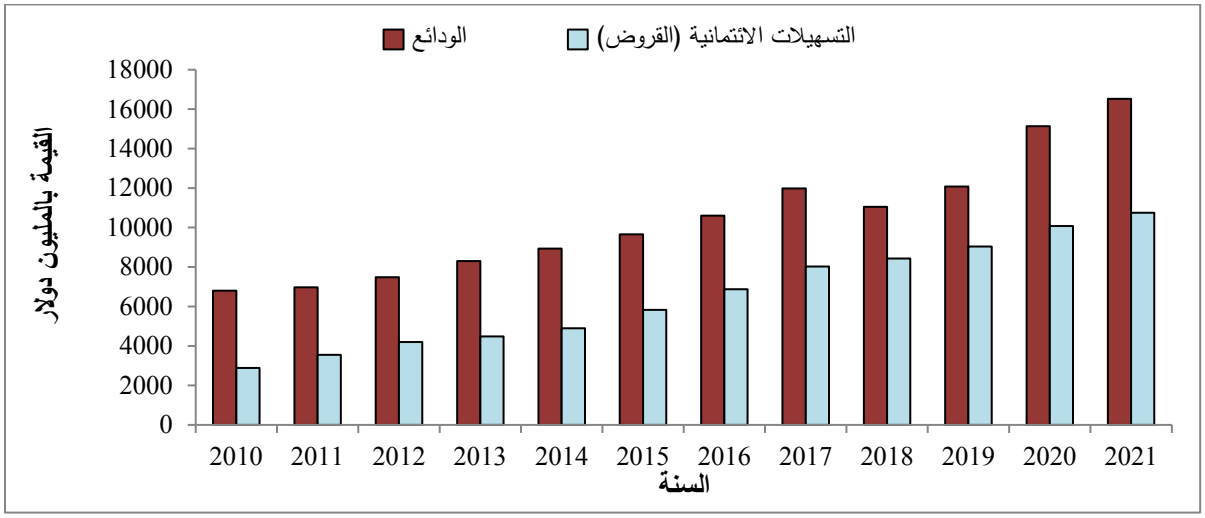

المصدر: الموقع الالكتروني لسلطة النقد الفلسطينية. (http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG)

هيكلية المنشآت الاقتصادية

تصنف المنشآت الاقتصادية في فلسطين إلى خمسة تصنيفات وهي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم وفقاً لقرار مجلس الوزراء الفلسطيني للعام 2021، وبناءاً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 فقد بلغ عد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين 142,383 منشأة، توزعت بواقع 13.5% في القطاع الصناعي، و54.9% في قطاع التجارة الداخلية، و31.0% في قطاع الخدمات، و0.6% في قطاع الإنشاءات، وتشغل هذه المنشآت ما يقارب 424,852 عامل.

عند تصنيف المنشآت الاقتصادية حسب الحجم فإنها تتوزع بنسبة 88.7% منشآت متناهية الصغر، و7.4% منشآت صغيرة جدا ، و2.5 % منشآت صغيرة و 1.1 منشات متوسطة الحجم، و0.3% منشآت كبيرة.

شكل رقم (7): عدد المنشآت الاقتصادية حسب السنة

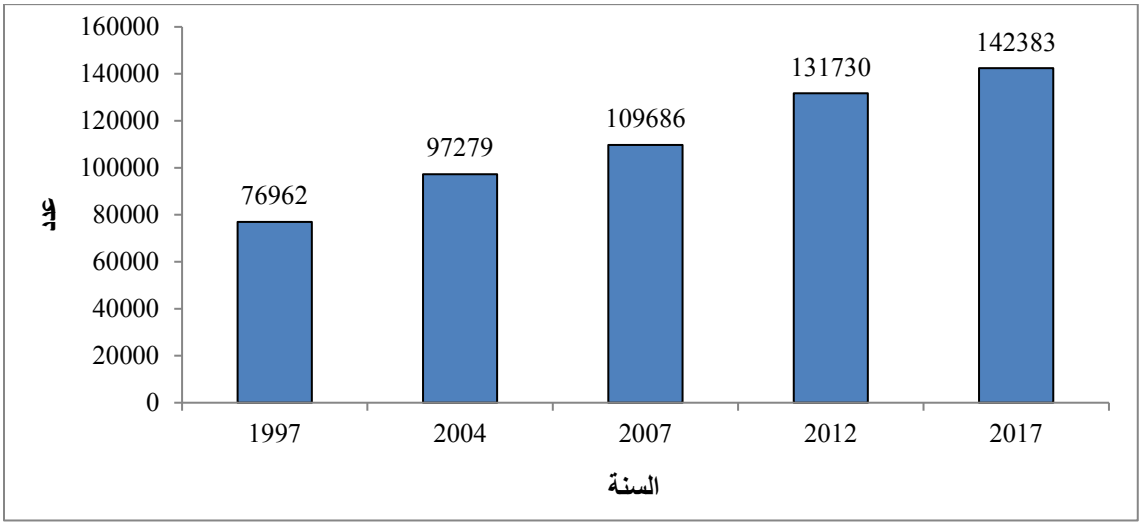

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

جدول رقم (3): التوزيع النسبي للمنشآت الاقتصادية حسب الحجم والنشاط الاقتصادي، 2017

تصنيف المنشأة	فئة حجم العمالة (عدد العاملين)	عدد المنشآت	عدد العاملين	النسبة من عدد المنشآت %	النسبة من عدد العاملين %
متناهية الصغر	1-4	126250	216112	88.7	50.9
صغيرة جدا	5-9	10529	65006	7.4	15.3
صغيرة	10-19	3620	45632	2.5	10.7
متوسطة	20-49	1557	43251	1.1	10.2
كبيرة	50 فاكثر	444	54903	0.3	12.9
المجموع		**142400**	**424904**	**100.0**	**100.0**

المصدر: تعداد المنشآت 2017، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (بيانات غير منشورة)

الاستثمار

على صعيد الاستثمار فقد أشارت بيانات هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية إلى أن عدد المشاريع التي إستفادت من حوافز قانون تشجيع الاستثمار في تراجع مستمر منذ العام 2015، على الرغم من إجراء تعديلات على قانون تشجيع الاستثمار نهاية العام 2014، والمباشرة بتطبيق هذه التعديلات في شهر شباط 2015، ويعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى اندلاع انتفاضة القدس ما رافقها من توتر امني وسياسي على الساحة الفلسطينية، وإضافة إلى التعديلات الجديدة تعتمد على عدد العاملين أكثر منه على رأس المال، حيث بلغ عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حوالي 58 مشروع برأس مال 38.6 مليون دولار في العام 2013، ارتفعت لتصل 51 مشروع، برأس مال 54.3 مليون دولار في العام 2014، بينما تراجعت خلال العام 2015 إلى 16 مشروع (5.8 مليون دولار)، في حين بلغ عدد هذه المشاريع 14 مشروع برأس مال 9.1 مليون دولار خلال العام 2016، في حين أشارت هيئة تشجيع الاستثمار إلى أن هناك بيانات مشجعه خلال العام 2017، حيث منحت الهيئة حوافز استثمارية ل 41 مشروع وبحجم استثمار وصل 64.5 مليون دولار أمريكي، أما في عام 2018 بلغ عدد المشاريع المسجلة (استثمار مسجل) 30 مشروع برأسمال

42.2 مليون دولار، وارتفع عدد المشاريع مسجلة في هيئة تشجيع الاستثمار خلال عام 2019 لتصل الى 54 مشروع برأسمال 64.8 مليون دولار.

جدول (4): المشاريع التي منحت حوافز حسب قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي والسنة (القيمة بالمليون دولار)

القطاع الاقتصادي	2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
صناعي (تشمل مشاريع الطاقه)	15	5.2	10	6.5	26	39.7	18	26.4	43	50.4
سياحي	1	0.6	2	1.1	5	5.4	4	9.9	8	10.2
زراعي	0	0.0	1	0.3	7	6.0	2	0.5	1	1.3
طاقة متجددة	-	-	-	-	-	-	5	2.3	-	-
خدمات أخرى	0	0.0	1	1.2	3	13.5	1	3.1	2	2.9
المجموع	**16**	**5.8**	**14**	**9.1**	**41**	**64.6**	**30**	**42.2**	**54**	**64.8**

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية.

أما بما يتعلق بعدد الشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني، فقد شهد عدد الشركات الجديدة المسجلة لعام 2020 ارتفاعا بنسبة 8% مقارنة بالعام السابق، بينما سجل رأس المال (المصرح به عند التسجيل) لهذه الشركات ارتفاعاً بنسبة 18.4% مقارنة مع العام 2019، حيث قامت الوزارة خلال عام 2020 بتسجيل 1921 شركة جديدة في محافظات الضفة الغربية برأسمال إجمالي وصل 334.6 مليون دولار أمريكي.

أما في عام 2021 سجل عدد الشركات الجديدة المسجلة ارتفاعاً بنسبة 12.2 % مقارنة بالعام السابق، كما سجل رأس المال لهذه الشركات إنخفاضاً بنسبة 0.35% مقارنة مع العام الماضي، حيث تم تسجيل 2156 شركة جديدة في محافظات الضفة الغربية برأسمال إجمالي وصل إلى 333.4 مليون دولار أمريكي تقريباً.

جدول (5): عدد وقيمة رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد الوطني حسب السنة

السنة	الشركات الجديدة المسجلة	
	العدد	رأس المال
2013	1232	521.2
2014	1490	324.6
2015	1524	390.2
2016	1780	537.9
2017	1887	335.9
2018	1829	522.0
2019	1779	282.6
2020	1921	334.6
2021	2156	333.4

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني

أما على صعيد بيئة الإعمال وتحسين ترتيب فلسطين ضمن مؤشرات تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الإعمال وتعزيز البيئة الاستثمارية في فلسطين، ونتاج سياسات وزارة الاقتصاد الوطني والشركاء في القطاع الاقتصادي أحرزت فلسطين أعلى تقدّم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمثل بتحسين ترتيبها 26 مرتبة دفعة واحدة في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2018" الصادر عن البنك الدولي، حيث جاءت في المركز العاشر عربياً والمركز 114 عالمياً، مقارنة مع المركز 140 في العام 2017، بينما أشار تقرير عام 2019 إلى تراجع طفيف في مركز فلسطين ليصل 116، وشهد عام 2020 تراجع فلسطين للمرتبة 117.

الفقر

- ارتفع معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2017 ليصل 29.2% مقارنة مع 25.8% في العام 2011.
- ارتفع معدل الفقر في قطاع غزة إلى 53.0% مقارنة مع 38.8% في 2011، بالمقابل تراجع معدل الفقر في الضفة الغربية إلى 13.9% في العام 2017، مقارنة مع 17.8% في العام 2011.
- كما أن الفقر المدقع وصل 16.8% في العام 2017، مقارنة مع 12.9% في العام 2011، بواقع 5.8% في الضفة الغربية عام 2017 مقابل 7.8% في 2011، أما في قطاع غزة بلغ معدل الفقر المدقع 33.7% في العام 2017 مقابل 21.1% في العام 2011.
- أشارت بيانات الفقر لعام 2017 أن معدلات الفقر تزداد كلما زاد عدد إفراد الأسرة (الأسر كبيرة الحجم)، حيث بلغ 36.9% بين الأسر التي عدد أفرادها 8-9 فرد، وارتفع إلى 61.1% بين الأسر التي عدد أفرادها يزيد عن 10 أفراد.
- هناك يقارب في معدلات الفقر ما بين الأسر التي يرأسها الرجال والنساء، حيث بلغ 30.6% لدى الأسر التي ترأسها نساء مقابل 29.2% للأسر التي يرأسها رجال، مع الإشارة إلى أن النساء ترأس 10.1% من الأسر الفلسطينية.

جدول (6): نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة والسنة

المنطقة	2009	2010	2011	2017
فلسطين	26.2	25.7	25.8	29.2
الضفة الغربية	19.4	18.3	17.8	13.9
قطاع غزة	38.3	38.0	38.8	53.0